

يعتبر الاستيراد في ميدان التجارة الخارجية نشاط اقتصادي مهم في سير نشاط المؤسسة من حيث توفير المواد مفهوم الاستيارد: ويعريف الاستيارد بصفة عامة علناه: "جلبالسلمنخارجحدودالوطنالداخلحدودالبلدوالداخلهاإللدائرةالجمركية وتسجيل البيان الجمركي من اجل إخراجها كسلعة مستوردة". وتعتبر زيادة في الاتفاق الكلي حيث يؤدي الاستياردإلسحبجزءمناالقوةالشارئيةالوطنيةوإنفاقهاعلالسلعوالخدماتالأجنبيةالأمرالذييضعفمناإنفاق في الداخل ويؤدي لزيادة الطلب على السلع الخارجية. أنواع الاستيارد : هي

1/الاستياردبغرضالاستثمار:هوالاستياردالذييقومبهاالمؤسسةبغرضالاستثماروالتوسعفالمشاريعألأنها

تحتاجإلتجهيزاتوتجديدمعداتالصيانةلهذاإنالمؤسسةتقومبعمليةالاستياردلتلكالتجهيزاتتلاستخدامهافي عمليات الإنتاج والتوسع في المشروع. 2/ الاستيارد بغرض توفير المواد الأولية المكملة: للقيام بالعملية الإنتاجية والتوسع في المشروع يجب على المتعامل الوطني والأجنبياستياردموادإضافيةمكملةلعمليةالإنتاجقصدتوسيعنشاطه، 3/ الاستيارد بغرض التجارة: 1 مقياس إجراءات الاستيراد والتصدير السنة الثانية ماستر : مالية وتجارة دولية 2023/2022 أهمية الاستيارد: لماذا نستورد؟ - لتغطية النقص الموجود على المستوى المحلي بالنسبة للبلد: \*بالنسبة للدولة: لتلبية طلبات مواطنيها وخاصة منها الأساسية كالغذاء والدواء وغيرهما مثل القمح لان هناك فجوة كبيرة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك. الخ حيث يمكن زيادة تنافسية -

إنللاستياردأهميةكبيرةخاصةفيبدايةمارحالتنميةالاقتصاديةحيثيسهماالاستياردالأرسماليبشكلغيرمباشر في نمو الدخل الوطني وذلك عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة أعباء التنمية، حيث يتم جلب المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة للتنمية الاقتصادية و كذلك الاستيارد أهمية في كونه طريقة فعالة في تحصيل قيمة الصاد ارت، - كما يتيح الفرصة للحصول أيضا على بعض السلع بتكلفة أرخص من إنتاجها محليا، مفهوم التصدير: يكتسي التصدير أهمية كبرى سواء للدول المتقدمة وذلك بالحفاظ على تقدمها في الأسواق التي تسيطر عليها أو الدول النامية التي يساهم التصدير بشكل كبير في تقدمها مثل دول شرق آسيا وبعض الدول في أمريكا اللاتينية. هناك عدة تعاريف لعملية التصدير نذكر منها: التكنولوجيا الجديدة". وهو أيضا: " تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان المقيمين في البلد وهو الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية حيث أن معظم المؤسسات توسعها الأولي للأسواق الأجنبية يكون بقيامها بدور المصدر". مقياس إجراءات الاستيراد والتصدير السنة الثانية ماستر : مالية وتجارة دولية 2023/2022 أهمية التصدير: تهدف عمليات التصدير إلى تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة ثروته، أو زيادة مصادر الحصول على تلك الثروة من خلال التصنيع من أجل التصدير بما يتطلبه السوق الأجنبي من سلع وخدمات، و تمثل عملية التصدير نجاح المؤسسة في اخت ارق السوق الخارجي لما لديها من إمكانيات إنتاجية وتسويقية متميزة، وتكمن أهمية التصدير في ما يلي: ففي بعض المؤسسات هذه الطاقة الإضافية تشكل تكلفة إضافية تؤثر على ربحية المؤسسة. 4- يمكن التصدير الدولة من دعم المي ازن التجاري (القدرة على الدفع ) وزيادة فرص التشغيل (امتصاص

البطالة ) 5- تدعيم النمو الاقتصادي في الدولة حيث يزداد متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وتحسين المستويات المعيشية. أنواع الصادارت: يمكن تقسيم الصاد ارت الى نوعان هما: ومنها الزارعية كالقمح والقطن وغيرها والإيرادات المحققة من الاستثمارات بالخارج، والمساعدات التي يمكن أن تحصل عليها الدولة من دول وهيئات اجنبية. كما يمكن تقسيم الصاد ارت إلى: يمكن للمؤسسات أن صاد ارت نهائية: هي الصاد ارت التي يتم تصديرها دون إرجاعها أي بصفة نهائية يمكن تشجيع التصدير من خلال ما يلي - تقديم الدعم اللازم لنشاط التصدير في شكل إعانات التصدير أو تقديم الدعم لقطاعات الإنتاج الرئيسية بغرض تشجيع الإنتاج المحلي بما يسمح بتحقيق فائض التصدير. - تشجيع الصاد ارت الصناعية من خلال الحد من تصدير مواد الخام إذ ما توفرت الفرصة لتصديرها على شكل منتجات صناعية. - تكفل الدول بإعداد البنية التحتية المطلوبة في عمليات التصدير منها الموانئ والمطارت وكذا شبكة الطرق للنقل البري وشبكة السكك الحديدية. عقود التصدير و الاستيارد وتصريف الفائض من مواد أخرى تنتجها أو تمتلكها بكميات تفوق احتياجاتها. وتجمع عملية التعاقدات الدولية بين الرغبة فيغزوأسواقالدوليةمنطرفالمؤسساتالاقتصادية، حيث أن إخلال أي طرف بالتزاماته التعاقدية يجر عليه عقوبات محددة. مقياس إجراءات الاستيراد والتصدير السنة الثانية ماستر : مالية وتجارة دولية 2023/2022 ويستمد العقد صفته الدولية من طبيعة العلاقة التي تحكمه، في تحديده للشروط الموضوعية له وهي: 01- وقوع البيع على سلع تكون عند إرب ارم عقد البيع محلا للنقل من دولة لأخرى، 02- صدور الإيجاب والقبول في دولتين مختلفتين - تسليم الشيء المباع في دولة غير تلك التي صدر فيها الإيجاب والقبول. ومن الناحية العملية فمن الصعب صياغة عقد شامل يمكن تطبيقه على جميع عمليات التصدير والاستيارد، نذكرها

فيما يلي: 01- أسماء وعناوين أطراف العقد: يجب ذكر الطرفين بوضوح في نص العقد ومواصفات العينات. ويجب تحديد وحدات القياس. 04- الفحص: على الرغم من أن عددا من السلع يخضع حاليا للفحص في مرحلة ما قبل الشحن وذلك من قبل وكالات معينة، وتحديد الوكالة التي ستقوم بالفحص أيضا. 05- القيمة الإجمالية للعقد: يجب تسجيل هذه القيمة بالأرقام والكتابة على حد سواء، كما يجب تحديد العملة المتفق عليها 06- شروط التسليم: يجب أن يتضمن العقد أحد مصطلحات التجارة الدولية الصادرة عام 2020، ويتم اختيارها بناء على مفاوضات بين طرفي العقد، بحيث تسمح بتحديد العلاقة بين المصدر والمستورد، 09 5- طريقة الشحن: يجب أن ينص العقد بوضوح عما يخص اتفاق طرفي العقد على الشحن الجزئي أو الشحن عبر ميناء وسيط. 11- شروط الدفع المبلغ والطريقة والعملة: عند وضع عروض تحتوي شروط الدفع المختلفة، يجب على المصدر أن يحدد ما إذا كانت الأسعار مقدرة بسعر الصرف الحالي لعملته، أو بسعر الصرف الحالي لعملة دولة أخرى مثل (الدولار الأمريكي). ويجب أيضا تحديد كيفية التعامل مع تقلبات سعر الصرف. 12- الخصومات والعمولات يجب أن يحدد العقد المقدار المتوقع من الحسم أو العمولة والجهة المسؤولة عن دفعه (أي المصدر أو المستورد) إذا لزم الأمر، يجب أن ينص العقد أيضا على أساس احتساب العمولة والنسبة المعتمدة، 13- الترخيص والأذونات: قد يصعب الحصول على ترخيص الاستيراد في بلد المشتري، وأن يحدد أيضا الجهة المسؤولة على الحصول عليها وعن تكلفتها. 14- التأخر في التسليم: يجب أن يحدد العقد الأضرار التي قد يسببها البائع للمشتري في حال تأخره في تسليم البضائع لأسباب أخرى غير الظروف القاهرة التي تخرج عن سيطرته. يطلق عليها الأحكام تسمية "الظروف القاهرة"، وتهدف إلى تحديد الإعفاء الذي قد يمنح لأي من طرفي العقد عندما تستجد ظروف غير متوقعة خلال فترة سريان العقد. ينص عقد البيع والشراء على بعض الإجراءات التصحيحية المحددة. وينبغي أن تعكس هذه الإجراءات الأحكام الإلزامية للقانون المعمول به في العقد .